

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٤٠

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فانتشيغ بوريفدوري.....(منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08387(A)



* 1 6 0 8 3 8 7 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعْلِنُ افتتاح الجلسة العامة ١٣٤٠ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، لقد تلقينا طلباً من البحرين للمشاركة في أعمالنا بصفة مراقب خلال دورة عام ٢٠١٥. وهذا الطلب معروض عليكم الآن في الوثيقة CD/WP.583/Add.5، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة حتى يوم أمس، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٦/٠٠. وجميع الطلبات التي وردت من الدول غير الأعضاء بعد ذلك التاريخ ستعرض عليكم للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في الجلسة العامة المقبلة.

هل من تعليقات على تلك الطلبات؟ لا توجد تعليقات. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة البحرين إلى المشاركة في عملنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حضرات الزملاء الموقرين، كما تعلمون، قررنا أن نكرس جلستنا اليوم لبندي جدول الأعمال ١ و ٢، مع التركيز بوجه خاص على نزع السلاح النووي. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين على قائمتي، أود أن أعرب عن خالص تقديري لكم على قبول اقتراحنا بإجراء مناقشة مركزة وتبادل الآراء بشأن القضايا الأساسية الأربع. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر مرة أخرى لجميع الأعضاء على حسن دعمكم وتعاونكم.

ومثلما أشرت من قبل، فإن الماضي قدماً في جدول أعمال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية هو أحد أولوياتنا الرئيسية، وستكون المناقشة الموضوعية والمركزة بشأن هذه المسألة في وقتها وفي محلها إذ إننا بصدد التحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، أمل أن تسهم مناقشة اليوم في جهودنا الجماعية الرامية إلى الماضي قدماً بالعملية.

لدي على قائمة المتكلمين اليوم باكستان. أعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين معكم.

ونرحب بالمناقشات الجارية في المؤتمر بشأن نزع السلاح النووي، والتي هي ليست الأولوية القصوى فحسب بالنسبة للمجتمع الدولي، بل أيضاً سبب وجود مؤتمر نزع السلاح.

ففي الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨، توافقت آراء أعضاء الأمم المتحدة بأكملهم على وضع استراتيجية شاملة لنزع السلاح. وقد ذكرت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية أن الهدف النهائي هو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة، بيد أن الهدف الفوري هو إزالة الأسلحة النووية وفق إطار زمني محدد. وباكستان ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق هذا الهدف بطريقة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها.

وأكدت الدورة الاستثنائية الأولى أنه ينبغي في سياق اعتماد تدابير نزع السلاح أن يؤخذ في الاعتبار حق كل دولة في الأمن، وينبغي في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح أن يكون الهدف هو تحقيق أمن غير منقوص بأدنى مستوى ممكن من التسليح والقوات العسكرية.

وسلمت الدورة الاستثنائية الأولى أيضاً بأن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح.

السيد الرئيس، لقد حدث تضعف تدريجي في توافق الآراء الدولي الذي أسفرت عنه الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. والتطلع المعلن بشأن التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية لا يواكبه اتخاذ إجراءات عملية على أرض الواقع. ويجري تجاهل مبدأ أساسي هو مبدأ الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول، دون إدراك أن الأمن المطلق لدولة واحدة، أو لمجموعة من الدول، لا يمكن أن يتحقق على حساب الأمن المنقوص للدول الأخرى. وهذا الاتجاه، إلى جانب منح الإعفاءات والاستثناءات، أدى إلى تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار وتعقيد الأمن الإقليمي والعالمي. وما زلنا نشهد التطبيق الصارخ للمعايير المزدوجة والتمييز لاعتبارات استراتيجية وتجارية ضيقة ثبت أنها تؤدي إلى نتائج عكسية.

وأسابب التقاعس بشأن نزع السلاح النووي والجمود المستمر في نشاط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تكمن في عدم وجود إرادة سياسية لدى دول عسكرية كبرى لمعالجة القضايا ذات الصلة على أساس منصف مع المراعاة الواجبة لأمن جميع الدول.

ويجب أن تعلن الدول الحائزة للأسلحة النووية تجديد التزامها بتحقيق نزع السلاح النووي ضمن إطار زمني معقول. وبدون هذا الالتزام، سيتواصل تقويض ما يسمى الصفقة الكبرى بشأن نظام عدم الانتشار. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو القضاء التام على الأسلحة النووية في ظل إعادة تنشيط النظام الأمني الجماعي.

ويواجه أمن باكستان تحدياً نوعياً يتمثل في إدخال الأسلحة النووية في منطقتنا. ولم يترك لباكستان أي خيار سوى أن تمتلك قدرة ردع نووي ذات مصداقية. ومع ذلك، ما انفكت باكستان تؤيد هدف عالم خال من الأسلحة النووية من خلال إبرام اتفاقية عالمية غير تمييزية ويمكن التحقق منها بشأن الأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح. ونحن لم نتخل أبداً عن هذا الهدف، ونؤكد اليوم من جديد التزامنا ببلوغه.

وكانت هناك مناقشة جارية بشأن النهج الأكثر فعالية فيما يخص نزع السلاح النووي. فبعض الدول تدعو إلى اتباع نهج تدريجي يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية في تاريخ غير محدد في المستقبل. ويبدو هذا النهج التجزيئي ضرباً من المراوغة لصرف الانتباه عن نزع السلاح النووي إلى تدابير عدم الانتشار التي يعتبرونها بلا تكلفة تترتب على حساباتهم الأمنية. وقد اتضح هذا في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويتجلى الآن في الضغط من أجل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلاوة على ذلك، فإن الدول التي تدعو إلى النهج التدريجي لم تتمكن من تحديد الخطوة التالية بعد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - ناهيك عن إطار زمني محدد للقضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وبعض الدول الأخرى، وخصوصاً تلك التي تعتمد على الردع النووي الموسع، قد عززت "نهج اللبنة" الذي يشمل مجموعة متعاضدة من التدابير الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وهذا هو أساساً نهج الوضع الراهن الذي يروج لنهج العمل كالمعتاد عن طريق اتخاذ مختلف التدابير التي لم تحقق حتى الآن نزع السلاح النووي.

والفرق بين النهج التدريجي ونهج اللبنة هو أن الأول يتوخى خطوات تدريجية تكون كل خطوة جديدة منها مشروطة باستيفاء السابقة، بينما يتوخى الثاني تدابير متوازنة ومتزامنة. وفي رأينا، فقد أخفق النهجان في وضع إطار زمني محدد، وكلاهما يدعو إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل المنظور.

وهذا هو السبب في أن معظم الدول، بما في ذلك دول عدم الانحياز الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، تفضل نهجاً مباشراً وشاملاً للقضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. إن التوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية من شأنه أن يحظر امتلاك الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وأن ينص على تدميرها. وقد تبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٦٨، بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣، هذا النهج الشامل.

وتدعو الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أيضاً إلى برنامج شامل ومرحلي يتضمن أطراً زمنية متفقاً عليها، متى كان ذلك ممكناً، من أجل إجراء خفض تدريجي ومتوازن لمخزونات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، ويفضي إلى إزالتها تماماً في نهاية المطاف في أقرب وقت ممكن.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى النهجين في اقتراحه ذي النقاط الخمس الذي قدمه في عام ٢٠٠٨، حيث ذكر أن هدف نزع السلاح النووي يمكن السعي إليه بالاتفاق على إطار لصكوك مستقلة بذاتها يعزز بعضها بعضاً، أو عن طريق النظر في التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية يدعمها نظام متين للتحقق.

وعلى الرغم من أن باكستان تؤيد اتباع نهج شامل إزاء نزع السلاح النووي، فإننا، من أجل تيسير تحقيق تقدم، مستعدون للنظر في جميع الخيارات ما دمنا متفقين على أن الهدف النهائي هو نزع السلاح النووي الكامل في إطار زمني محدد، مع ضمان الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول. وما لا يمكننا قبوله هو أن يحدد المسار عن بلوغ هذا الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي، وذلك بالسعي إلى اتفاقات مؤقتة تمييزية ومضللة.

ويجري تأخير نزع السلاح النووي بتحويل التركيز في مؤتمر نزع السلاح نحو تدابير جزئية تتعلق بعدم الانتشار مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي لا تتناول المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية لن تسهم في نزع السلاح النووي.

ونأمل أن تيسر المناقشات التي نجريها اليوم بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في المؤتمر. والخطوة الأولى هي أنه ينبغي لنا النظر في مختلف المقترحات القائمة بشأن نزع السلاح النووي من أجل تحديد العناصر المشتركة التي يمكن أن توفر الأساس الأولي لعملنا. وينبغي أيضاً أن نستكشف أفكاراً جديدة من أجل التوصل إلى نهج مشترك. وتبقى باكستان مستعدة للدخول في هذه العملية بطريقة جادة وصادقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على كلمته وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلمة التالية المدرجة لدي على قائمة المتكلمين هي ممثلة المملكة المتحدة. الكلمة لك، سيدتي.

السيدة ساجيز (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أتكلم باسم الصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

اجتمعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الأعضاء الدائمون الخمسة)، في لندن يومي ٤ و ٥ شباط /فبراير ٢٠١٥ في إطار مؤتمرها السادس من أجل استعراض التقدم المحرز في سبيل الوفاء بالالتزامات التي قطعت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ولمناقشة الخطوات المقبلة في إطار عملية الأعضاء الخمسة. ونظرت الدول الخمس، على وجه التحديد، في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ التي اعتمدت بتوافق الآراء باعتبارها خريطة طريق للعمل على المدى الطويل. ونظرت تلك الدول أيضاً في مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة بجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار والخطوات الرامية إلى إحراز تقدم بشأن هذه الركائز المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت مناقشات بناءة ومثمرة مع عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومع ممثلي المجتمع المدني.

وبحثت الدول الخمس، في معرض إعادة تأكيد التزامها بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وفقاً لأهداف معاهدة عدم الانتشار، المساهمة التي قدمتها عملية الأعضاء الخمسة الدائمين في توطيد الثقة المتبادلة والشفافية بين الأعضاء الخمسة، وهي مسألة أساسية لإحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي في إطار متعدد الأطراف. ولاحظ جميع الأعضاء الخمسة، في بداية الجولة الثانية من هذه العملية، أهمية ترسيخ الحوار، بعد أن استضاف كل منهم حتى الآن مؤتمراً من هذه المؤتمرات مرة واحدة على الأقل. ورحبوا بالطريقة التي وظف بها كل مؤتمر النجاح الذي حققه آخر مؤتمر وبتزايد حجم العمل المضطلع به في فترة ما بين الدورات بشأن مسائل مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحقيق توافق في آراء الدول الخمس في إطار الإبلاغ الموحد، ووضع مسرد للمصطلحات النووية الرئيسية، وجميع ذلك ساهما في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠.

وأكدت الدول الخمس مجدداً، في مؤتمرها الذي عُقد عام ٢٠١٥، اعتقادها أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل حجر الزاوية الرئيسي في نظام عدم انتشار السلاح النووي، وأساساً تستند إليه عملية السعي إلى نزع السلاح النووي، وتمثل إسهاماً ضرورياً في الأمن والاستقرار الدوليين. واستعرضت عملية اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على مدى دورة الاستعراض هذه، وتناولت المؤتمر الاستعراضي المقبل لعام ٢٠١٥ حيث تعزم الدول الخمس إصدار بيان مشترك. وتتطلع الدول الخمس إلى العمل مع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لضمان التوصل إلى نتيجة إيجابية في المؤتمر الاستعراضي تكون متوازنة فيما يتعلق بجميع الركائز الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً.

وأكدت الدول الخمس من جديد أن النهج التدريجي لنزع السلاح النووي الذي يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمعزز للجميع على الصعيد الدولي يظل السبيل الواقعي والعملي الوحيد لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ناقشت الدول الخمس المسائل المتصلة بالأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي ومذاهبها النووية من أجل تعزيز تفاهمها في هذه المجالات. وشمل ذلك عرض معلومات محدثة عن تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة، وتجارب التحقق التي أجراها كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة فيما يتعلق بمعاهدة ستارت الجديدة. ولوحظ أن النهج التدريجي قد استطاع بالفعل، منذ بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن يحد بدرجة كبيرة من عدد الأسلحة النووية التي تمتلكها الدول الحائزة للأسلحة النووية والذي بلغ ذروته إبان الحرب الباردة. وأعادت الدول الخمس جميعها تأكيد أهمية الامتثال التام للاتفاقات والالتزامات القائمة والملزمة قانوناً في مجال مراقبة الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح باعتبارها عنصراً أساسياً للسلام والأمن الدوليين.

وشددت الدول الخمس على أن تناول المزيد من التوقعات الرامية إلى نزع السلاح النووي يتطلب مراعاة جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر في الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وشددت بذلك على أهمية المشاركة في حوار صريح وبناء لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة على كلمتها. أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة مانكوتيو - كومشا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، كما يود أن يؤكد لكم تعاون جنوب إفريقيا ودعمها التامين في أثناء فترة رئاستكم.

إن جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار حالة الجمود داخل المؤتمر بالرغم من الجهود المكثفة الأخيرة من أجل العودة إلى العمل. ومن شأن هذا المأزق الذي طال أمده في المؤتمر، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في العالم، ألا يقوض مصداقيته فحسب، بل أن يثير تساؤلات بشأن استمرار أهميته. ولذلك، من الأهمية بمكان تنشيط عمل المؤتمر حتى يتسنى له الاضطلاع بولايته مرة أخرى عن طريق استئناف العمل الموضوعي.

وكما تعلمون، يظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى لجنوب أفريقيا. وما تزال جنوب أفريقيا قلقة بالمثل إزاء عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة. ونحن نؤمن بأن نزع السلاح النووي التزام دولي وضرورة أخلاقية. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، فالمسؤولية مشتركة بين جميع الدول لمنع تفجير الأسلحة النووية، وكبح انتشار الأسلحة النووية ومواصلة نزع السلاح النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيستمر الانتشار الرأسي والأفقي ويظل الخطر على البشرية قائماً. فاستمرار بعض الدول في الاحتفاظ بالأسلحة النووية على أساس مصالحها الأمنية المتصورة يكون على حساب بقية البشرية. وببساطة لا يمكن لبعض الدول القول بأن الأسلحة النووية أساسية لأنها بينما تتوقع من الدول الأخرى عدم القول بنفس الحجة. إن تطوير فئات جديدة من الأسلحة النووية ونظم إيصالها هو إشارة واضحة إلى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما تزال تتطلع إلى الاحتفاظ إلى أجل غير مسمى بأدوات التدمير الشامل هذه. ومن المؤسف أن قدراً كبيراً من الموارد العامة يجري تحويله نحو تحديث الأسلحة النووية، بينما لا يمكن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وينبغي توجيه الموارد التي تشتد الحاجة إليها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ستواصل العمل على بلوغ ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية.

والأسلحة النووية أسلحة لا إنسانية، ومن غير المعقول على الإطلاق أن يكون استخدامها، أيأ كانت الظروف، متسقاً مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وقد أكدت جنوب أفريقيا دائماً على الضرورات الإنسانية التي تدعم سعينا إلى تحقيق عالم خال من التهديد الذي تشكله حياة الأسلحة النووية واستخدامها وانتشارها. وتعد هذه الاعتبارات اليوم من الشواغل العالمية الأساسية التي يجب أن تكون في صميم جميع المداولات والإجراءات والمناقشات بشأن الأسلحة النووية. ولذلك يرحب وفد بلدي بنتائج المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونرحب بصفة خاصة بروح تعهد النمسا والتعهدات اللاحقة التي تدعو الدول الأعضاء إلى تحديد التدابير الفعالة ومتابعة تنفيذها لسد الثغرة القانونية القائمة لحظر الأسلحة النووية وإزالتها. وجنوب أفريقيا على ثقة من أن هذه المسائل ستجسد بشكل كاف في الوثيقة الختامية وقرارات مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن التقدم الملموس بشأن نزع السلاح النووي هو أحد المحددات الرئيسية فيما يخص تحقيق السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. والواقع أن الأسلحة النووية ليس لها مكان في عالم اليوم. وبما أن العالم يشهد هذا العام الذكرى السبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي، نعتقد أن الوقت قد حان لأن يكفل جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح اضطلاع هذه الهيئة بولايتها التفاوضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا الموقرة على كلمتها وعلى عباراتها الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. المتكلم التالي المدرج على قائمة المتكلمين لدي هو ممثل الاتحاد الروسي. لك الكلمة، سيدي.

السيد دينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، كان لدينا انطباع أننا سنلقي كلمتنا بعد قليل ولكننا على استعداد للقيام بذلك الآن. إذا كانت الكلمة لدينا الآن سنفعل ذلك.

يؤيد الوفد الروسي تماماً البيان الذي أدلت به ممثلة المملكة المتحدة باسم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وروسيا تفي بجميع التزاماتها الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي. والاتحاد الروسي، مثل الاتحاد السوفياتي من قبله، وقع عدداً من المعاهدات والاتفاقات التي أرست أساس السياسة العامة بشأن نزع السلاح النووي وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

وكانت الخطوة الأولى نحو النزع الفعلي للسلاح النووي المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، الموقعة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وأتاحت تلك المعاهدة القضاء - وأشد على كلمة القضاء - على فئة كاملة من القذائف النووية. وعملاً بأحكام هذه المعاهدة تم بالكامل تدمير ١٨٤٦ من القذائف الانسيابية والتسيارية متوسطة المدى (من ١٠٠٠ كيلومتر إلى ٥٥٠٠ كيلومتر) وقصيرة المدى (من ٥٠٠ كلم إلى ١٠٠٠ كيلومتر) التي تطلق من الأرض و٨٢٥ من منصات الإطلاق. وقد جرى إبطال مفعول ما مجموعه أكثر من ٣٠٠٠ طن من الرؤوس الحربية النووية التي تزن مجتمعة ٥٠٠٠ كيلوطن ولا تزال هذه المعاهدة سارية اليوم.

إن التوقيع على المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) في براغ في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ كان حدثاً هاماً للغاية لنزع السلاح النووي. وتطلب معاهدة ستارت الجديدة من كلا الطرفين الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وخفضها في غضون سبع سنوات إلى ما لا يزيد عن ٧٠٠ من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات وقاذفات القنابل المنصوبة و١٥٥٠ رأساً حريباً.

وبالتالي، ومنذ البداية في ١٩٨٧ وحتى اليوم، خفضت روسيا عدة مرات قدراتها على الردع النووي من ذروتها في أثناء الحرب الباردة، وأوفت بالتزاماتها بالكامل بإنهاء سباق التسلح النووي، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أما فيما يخص الخطوات الأخرى، فنحن، كما أعلن الرئيس فلاديمير بوتين في نادي فالداي للمناقشة في سوتشي، على استعداد لإجراء مناقشة جادة وموضوعية بشأن نزع السلاح النووي. ما الذي نتوخاه؟ لا يمكن عقد مناقشة جادة وموضوعية إلا باحترام مبدأ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع ومراعاة جميع العوامل المؤثرة في الاستقرار العالمي.

مع العلم بأن العديد من البلدان الأخرى تقرر أيضاً بهذه الضرورة. ولقد أتيحت لكم الفرصة مؤخراً لقراءة البيان الصادر باسم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في ختام المؤتمر الذي عقد في لندن، وهو يعكس الموقف ذاته. دعوني أقتبس لكم هذا النص: "إن تناول المزيد من التوقعات الرامية إلى نزع السلاح النووي يتطلب مراعاة جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على

الاستقرار الاستراتيجي العالمي". لن أضجركم بعرض قائمة مفصلة بجميع هذه العوامل، ولكن سأركز فقط على العوامل الثلاثة الأهم.

أولاً، توجد في الوقت الراهن العديد من أنواع الذخائر الدقيقة التوجيه التي لديها بالفعل قدرات مماثلة لتلك التي تملكها أسلحة التدمير الشامل. والدول التي ترفض الأسلحة النووية أو تخفض حجم ترساناتها النووية بدرجة كبيرة ستكون ضعيفة إلى حد كبير من الناحية العسكرية مقارنة بالدول التي تتفوق في وضع وإنتاج نظم الذخائر الدقيقة التوجيه. وسينشأ الإغراء عما يسمى بالضربة الاستباقية لنزع السلاح بصورة شاملة.

ثانياً، هناك خطط القذائف الدفاعية العالمية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. والمشكلة من الأهمية إلى درجة أننا قررنا، بعد إذناكم سيدي الرئيس، تقديم بيان منفصل بشأن هذه المسألة. أما الآن، اسمحوا لي أن أذكر فقط أن عدداً متزايداً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشاطرننا الشواغل الرئيسية المتعلقة بتأثير القذائف الدفاعية العالمية المزعزع للاستقرار.

ثالثاً، عدم اليقين بشأن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار العالمي. والهدف من مشروع المعاهدة الروسية - الصينية، التي قدمت لكم نسخة مستكملة منها العام الماضي للنظر فيها، هو القضاء على هذا التهديد. ومن شأن اعتماد ضمانات دولية ملزمة قانوناً تحظر نشر الأسلحة في الفضاء أن يشكل إضافة أساسية إلى قضية نزع السلاح النووي، لأنه يعزز إمكانية التنبؤ بالسلوك، كما يعزز الثقة في المجال العسكري، ويعزز الأمن العالمي، ويمهد بالتالي الطريق لإحراز مزيد من التقدم، وسيكون ذلك في مصلحة جميع الدول، وليس على حساب بعضها لصالح أخرى.

ويحتم علينا حجم المشاكل المعروضة أن نعمل معاً لإيجاد الحلول الجماعية المناسبة. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح، بل يجب عليه، أن يساهم في هذه العملية بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد. ومثلما ذكرنا آنفاً، فإن الوفد الروسي على استعداد للدخول في حوار موضوعي وشامل، في المناقشات والمفاوضات على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلمته. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير بلغاريا. فلكم الكلمة سعادة السفير.

السيد بايركوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمح لي أن أبدأ بتمنياتي لكم بالنجاح في رئاستكم مؤتمر نزع السلاح. وسيدعم وفد بلدي كل جهد لإعادة المؤتمر إلى مسار من شأنه أن يسفر عن اتخاذ إجراء. وفي هذا الصدد، أود أن أضم صوتي للآخرين الذين تكلموا مؤيدين إعادة تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي بشأن برنامج العمل. كما أننا نتفق مع التقييم الذي يفيد بأن الجدول الزمني لأنشطة السنة الماضية وجه نقاشاً موضوعياً بشأن جميع بنود جدول أعمال المؤتمر. وبمكنا دعم متابعة هذه التجربة الإيجابية. ونفهم أنكم تلمسون سبيلاً لمواصلة العمل بشأن المقترحات التي طرحتها الرئاسة المكسيكية.

وكما ذكر اليوم، فإن مواصلة النقاش بشأن مسألة نزع السلاح النووي أمر مهم وفي أوانه. وبلغاريا ملتزمة التزاماً راسخاً بهدف التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وبما أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل الأساس الضروري للسعي إلى نزع السلاح النووي، ومعتزف بها باعتبارها حجر الزاوية لحظر الانتشار النووي، فنحن بحاجة إلى العمل من أجل زيادة تعزيز نظامها.

فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إطار لا غنى عنه للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، نحن بحاجة إلى توحيد الجهود لتأمين نتائج إيجابية يسفر عنها المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة وترسي الأساس لمزيد من التقدم في هذا المجال. فالتنفيذ الناجح للالتزامات المتعهد بها في خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، عبر الركائز الثلاث، ذو أهمية رئيسية لبلوغ أهداف المعاهدة. ونرحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن، لا سيما الخطوات الملموسة المنفذة في مجال نزع السلاح النووي.

إن تحقيق تقدم في مسألة نزع السلاح النووي مسؤولية جماعية. ويمكن الوصول إلى تفاهم مشترك بشأن الخطوات العملية الملموسة اللازمة عن طريق مناقشة جامعة وشاملة، بمشاركة موضوعية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولا ينبغي أن يفرقنا عرض منظورات مختلفة في النقاش بشأن نزع السلاح النووي؛ بل هو السبيل إلى إرساء أرضية مشتركة لتحقيق تقدم فعلي في هذا المجال.

ونزع السلاح النووي عملية معقدة لا تنشأ من فراغ. ولا يمكن تجاهل السياق الاستراتيجي. فتهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية وتحقيق النجاح في مجال نزع السلاح النووي، وإزالته تماماً في المستقبل، تتطلب جميعها مراعاة الجانبين الإنساني والأمني معاً.

ونشاطر القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تحدث نتيجة الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، سواء بشكل متعمد أو عرضي. وإدراك وفهم هذه النتائج يدعمان الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي وإيجاد عالم أكثر سلامة وأماناً.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سوف نشجع ونقدم النهج التدريجي البناء والواقعي الذي يتطلب، في جملة أمور، الاتفاق على تدابير عملية وقابلة للتنفيذ، أي اللبنات الأساسية التي ستعزز النظام الدولي لنزع السلاح ومنع الانتشار. ومؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، مؤهل للقيام بدور هام في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى إظهار الإرادة السياسية الناضجة والتغلب على المأزق الذي طال أمده. ويظل بدء المفاوضات في المؤتمر، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299، أولوية بالنسبة لنا وهذه هي الخطوة المنطقية التالية في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ومن شأن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية أن يشكل مساهمة عملية جادة لتعزيز الرقابة على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويتطلب النزع الفعال للسلاح النووي تدابير متعددة الأطراف وثنائية وأحادية متزامنة وإطاراً من الوثائق الملزمة قانوناً التي يعضد بعضها بعضاً. ولهذا الغرض، يتعين علينا أن نعيد للمؤتمر فاعليته.

وكل هذه الخطوات التي نحتاج إلى الشروع فيها ينبغي فهم أنها تعزز معاهدة عدم الانتشار بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة، وتسهم في تحقيق الهدف النهائي للمعاهدة، أي تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وليس ثمة مسار بديل أو طريق مختصر. ونحن بحاجة إلى العمل بطريقة مستدامة وواقعية ومسؤولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على كلمته وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير الهند. سعادة السفير فارما، لديكم الكلمة.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في شكركم على مبادرتكم بتنظيم المناقشات العامة بشأن نزع السلاح النووي والبنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال في أثناء الجلسات العامة القليلة القادمة.

وبالإشارة إلى ملاحظاتكم الافتتاحية بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا ندرك ونعرب عن احترامنا التام لكون أن الغالبية العظمى من الوفود الموجودة هنا ستشارك في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو، ونتمنى لها كل الخير ونتمنى للمؤتمر النجاح. وبعد قولي ما سمعتم، فنحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هيئة مستقلة، ولا نريد لهذا المؤتمر أن يكون مكبلاً بقيود معاهدة تبرم خارج هذه الهيئة.

وموقف الهند ثابت في دعم نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي بشكل غير تمييزي وقابل للتحقق. ونعتقد أن هدف نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه بعملية تدريجية مدعومة بالالتزام العالمي وفي إطار متعدد الأطراف متفق عليه يتسم بالشمول وعدم التمييز. ولكننا دعونا إلى حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والطمأنينة، والحد من أهمية الأسلحة النووية في مجالي الشؤون الدولية والمبادئ الأمنية. ونعتقد أن زيادة القيود المفروضة على استخدام الأسلحة النووية من شأنها أن تقلل من احتمال استخدامها، سواء أكان متعمداً أو بشكل غير مقصود أو عرضي، وهذه العملية يمكن أن تسهم في تحريم الأسلحة النووية التدريجي، وهي خطوة ضرورية للقضاء عليها في نهاية الأمر، مثلما حدث في تجربة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وقد دعم عدد كبير من الدول الأعضاء القرارات التي قدمتها الهند في اللجنة الأولى والجمعية العامة في العام الماضي، عن التدابير الرامية إلى الحد من المخاطر النووية الناشئة عن الاستخدام العرضي أو غير المأذون به للأسلحة النووية، الذي اعتمد بوصفه القرار ٤٠/٦٩، ودعوة مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية، الذي اعتمد بوصفه قرار الجمعية العامة ٦٩/٦٩. ودعمت الهند، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، وبدعم من حركة عدم الانحياز، بدء المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الوثيقة CD/1999 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ في السنة الماضية.

وقد شاركت الهند في اجتماع فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية مثلما فعلت من قبل في اجتماعي أوسلو وناياريت، على أمل أن يساعد تحديد الاهتمام بأخطار التهديدات لبقاء البشرية، الناجم عن استعمال الأسلحة النووية، في إحداث الزخم اللازم لزيادة القيود المفروضة على استخدام هذه الأسلحة، وبالتالي في تصحيح اختلال التوازن في الخطاب الدولي الذي تركز بشكل حصري تقريباً على القيود المفروضة على الحيازة.

ففجوة المصادقية الناشئة عن مواقف بعض الدول الأعضاء وبعض المنظمات غير الحكومية، التي سارعت إلى تبني الخطاب الإنساني ولكنها عارضت بصورة غريبة القيود المفروضة على استعمال الأسلحة النووية، لا تساعد، في رأينا، في بناء حركة عالمية حقيقية مؤيدة لنزع السلاح النووي. وترى الهند أنه لكي تكون هذه المناقشات مفيدة، فمن الأهمية بمكان أن تكون شاملة بمشاركة جميع القوى النووية. ومن حيث المضمون، ينبغي ألا تضر بنظام عدم الانتشار أو تعوق التقدم الحقيقي نحو هدف نزع السلاح النووي. ومن حيث العملية، ينبغي ألا تضر بآلية نزع السلاح القائمة.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، فإن الهند تدعم التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تلي مصلح الأمن القومي. ونأمل أن يعزز فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٦٧، العزم الدولي من أجل البدء المبكر للمفاوضات بشأن المعاهدة في المؤتمر على أساس الولاية المتفق عليها الواردة في الوثيقة CD/1299، وستتاح لنا بالطبع الفرصة في الجلسة العامة القادمة لقول المزيد بشأن هذا الموضوع.

والهند ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، بما في ذلك من خلال ضوابط التصدير الوطنية القوية، والعضوية المبكرة في النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات.

وتعتبر الهند مؤتمر نزع السلاح المحفل المناسب لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي عن طريق إنشاء هيئة فرعية مكلفة بولاية يتفق عليها بتوافق الآراء بوصفها جزءاً من برنامج عمل شامل ومتوازن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على كلمته. والمتحدث التالي على قائمتي هو سفير إندونيسيا. لكم الكلمة سعادة السفيرة ويو وو.

السيد ويو وو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سعادة السفير بوريفدوري، على توليكم منصب الرئيس الثاني لمؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٥. وإني على ثقة من أنكم ستكونون قادرين، بفضل قيادتكم الرشيدة، على توجيهنا في تسير أعمال المؤتمر، وإندونيسيا مستعدة لدعمكم والتعاون معكم خلال فترة رئاستكم.

وتعرب إندونيسيا عن تقديرها لخططكم بإعادة تشكيل الفريق العامل غير الرسمي المنوطة به ولاية وضع برنامج عمل، والعمل على مشروع الجدول الزمني لأنشطة المؤتمر في دورته الحالية لعام ٢٠١٥. كما يؤيد وفد بلدي أي جهد لوضع برنامج عمل قابل للتنفيذ. وتقدر إندونيسيا أيضاً مبادرة منغوليا فيما يخص الدعوة إلى عقد الجلسات العامة الرسمية للمناقشة المركزة وتبادل الآراء بشأن القضايا الأساسية الأربع ذات الصلة ببرنامج العمل.

وهذه الجلسة العامة مخصصة لمناقشة نزع السلاح النووي. وكما تبين في أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تظل مسألة نزع السلاح النووي الأولوية الدولية الرئيسية. وقد هيا ذلك الاجتماع فرصة اغتنمها رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين لتحديد سياساتهم في مجال نزع السلاح النووي. وأكد الاجتماع دعم المجتمع الدولي القوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وعقب هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٨/٦٩ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣. ودعا القرار إلى بدء المفاوضات في المؤتمر على نحو عاجل من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها. وقررت الجمعية أيضاً، في هذا القرار، أن تعقد، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى للأمم المتحدة معنياً بترع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، ورحبت بالاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نؤكد ضرورة بدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك اتفاقية بشأن الأسلحة النووية وحظر تطويرها، وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها دون مزيد من التأخير. ويعد إنشاء لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن أيضاً من الأولويات القصوى.

ومن المؤسف، بالتالي، أن المؤتمر استمر في حالة من الجمود طيلة التسعة عشر عاماً الماضية. واستمرار الجمود في المؤتمر يجسد انعدام الالتزام الجاد بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فضلاً عن القضايا الأساسية الأخرى المعروضة على المؤتمر. ولا يمكن إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح إلا إذا أبدت الدول الأعضاء في المؤتمر المرونة والإرادة السياسية للاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل.

وأخيراً، تدرك إندونيسيا تماماً إمكانية إحراز تقدم ملموس في مسألتَي الأمن الدولي ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تؤكد مجدداً ضرورة بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي نهائياً، على نحو يفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، باعتبارها الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وينبغي أن يكون هدفنا النهائي إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إندونيسيا على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير اليابان. سعادة السفير سانو، لديكم الكلمة.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم بتوليكم هذا المنصب الرفيع. وأقدر جهودكم في تنظيم هذه المناقشات الموضوعية بشأن القضايا الأساسية، كما أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي وأنتم تقودون مؤتمر نزع السلاح.

إن الهدف العام من نزع السلاح النووي هو تحقيق عالم أكثر أمناً وخال من الأسلحة النووية، ولذلك فإن اتخاذ الخطوات الواقعية والعملية بطريقة تدريجية أمر مهم.

وقد اقترح السيد وزير الخارجية الياباني كيشيدا أنه ينبغي أن نعمل من أجل "الخفض في ثلاثة مجالات" فيما يخص نزع السلاح النووي و"المنع في ثلاثة مجالات" فيما يخص عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى وجه التحديد خفض عدد الأسلحة النووية، والحد من دورها والحافز على امتلاكها، ومنع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، ومنع انتشار المواد والتكنولوجيات المتعلقة بهذه الأسلحة ومنع الإرهاب النووي.

ونحن مصممون على بذل المزيد من الجهود لجمع "اللبات" من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، مع مراعاة أوجه الخفض والمنع المذكورة.

وقد تختلف الدول حول سبل وتسلسل الخطوات من أجل تحقيق عالم آمن وخال من الأسلحة النووية. بيد أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يركز على الخلافات بل على إيجاد أرضية مشتركة تتمثل في تحديد تدابير ملموسة وعملية، بما في ذلك التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن ندرك أن هناك تقدماً مطرداً بشأن هذه المسائل، وأقصى أولوياتنا هنا في جنيف الشروع فوراً في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا توجد طرق مختصرة للوصول إلى نزع السلاح النووي على نحو فعال يمكن التحقق منه ولا رجعة عنه، مع الأخذ في الاعتبار خطورة البيئة الأمنية الدولية السائدة.

السيد الرئيس، إن مسيرتنا صوب عالم آمن وخال من الأسلحة النووية تتطلب إرادة ثابتة وطاقات هائلة من الناس على نطاق عالمي. ولذلك، فمن الضروري تعزيز فهم واسع وعميق في عقول الناس وقلوبهم لأهمية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تولي اليابان اهتماماً كبيراً لأهمية التوعية، أي نشر الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية عبر الحدود الوطنية والأجيال.

وشاركت اليابان في ثلاث مؤتمرات معنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وتعتقد أن هذه المسألة الهامة ينبغي أن تكون شاملة وعالمية، وأن تكون عامل حفز بدلاً من عامل تقسيم،

من أجل عمل عالمي متحد لبلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. واليابان تدعم في الأساس كل العمل الهادف إلى نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، بما في ذلك النهج التدريجية الساعية إلى تحقيق عالم أكثر أمناً، ولا سيما من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان تجنب الارتياح المتبادل وانعدام الثقة وانقسام المجتمع الدولي، فكل ذلك يعوق الجهود الصادقة والفعالة لنزع السلاح ومنع الانتشار، ويؤدي إلى تأخير عملية نزع السلاح النووي برمتها.

السيد الرئيس، لقد انقضت ٧٠ عاماً على القصف الذري لهيروشيما وناغازاكي، وفي غضون بضعة أشهر سيعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول بالتزاماتها في مجال نزع السلاح على وجه الاستعجال بمزيد من التصميم، وأن تعمل مجتمعة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. واليابان ملتزمة كلياً بإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، ونعزم مواصلة تعزيز الخطوات العملية والتدابير الفعالة لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل فرنسا. لك الكلمة، سيدي.

السيد ريكيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذت فيها الكلمة في ظلّ رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب، وأن أؤكد دعم فرنسا الكامل في الاطلاع بمسؤولياتكم.

وفرنسا تؤيد تماماً الكلمة التي أدلت بها المملكة المتحدة باسم الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويود وفد بلدي أن يرى اجتماع اليوم بشأن نزع السلاح النووي يجسد أهمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار والأساس لجهودنا في مجال نزع السلاح. وإذ تبقت أسابيع قليلة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار، يجب أن تكون أولويتنا هي توطيد المعاهدة. وبالنسبة لفرنسا، فإن ذلك يعني أنه يتعين علينا مواصلة التنفيذ الكامل لخارطة الطريق المرسومة في إطار خطة العمل المعتمدة بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، فإن هذه خطة طموحة وطويلة الأجل. وهذا النهج المتوازن بين الركائز الثلاث، الذي يدعو الدول إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وتدرجية، سيمكننا من إحراز تقدم في تهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف المعاهدة، بطريقة تعزز الاستقرار الدولي، واستناداً إلى مبدأ الأمن غير المنقوص والمعزز للجميع.

وهذا هو النهج الواقعي والفعال الوحيد لنزع السلاح المتعدد الأطراف. فلا معنى لنزع السلاح النووي إلا إذا كان لا يفضي إلى سباق تسلح في مجالات أخرى. ومن ثم يتعين إدراجه في سياق نزع السلاح العام الكامل بموجب المادة السادسة من معاهدة حظر الانتشار.

ولا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي إلا خطوة خطوة عن طريق سلسلة من التدابير الملموسة والتدرجية. وهذا هو النهج الفعال الوحيد. والبحث عن أي سبيل آخر، وهو ما يعني تجاهل السياق الاستراتيجي الفعلي والحياد عن المسار الذي اختطته خطة العمل، لن يؤدي إلا إلى تقويض سلامة المعاهدة وإضعاف مساهمتها الأساسية التي لا غنى عنها في السلام والأمن الدوليين.

وما زالت فرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً ومستعدة لاتخاذ إجراءات من أجل نزع السلاح. وقد أعاد رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد فرانسوا هولاند، تأكيد ذلك مؤخراً في خطاب هام ألقاه يوم الخميس، ١٩ شباط/فبراير، بشأن الردع النووي. ونص ذلك الخطاب متاح باللغتين الإنكليزية والفرنسية على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح. وأشار الرئيس في كلمته بوضوح إلى أنه على الرغم من أن فرنسا مستعدة للدفاع عن نفسها، فإنها لا ترغب في التخلي عن هدف نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي. لذا فإن فرنسا تؤيد هدف إزالة الأسلحة النووية تماماً في نهاية المطاف، عندما يسمح السياق الاستراتيجي بذلك. وستواصل فرنسا العمل بلا هوادة من أجل هذه الغاية. وستفعل ذلك على نحو يتسم بالانساق والشفافية والصدق والحكمة.

وقد أضاف الرئيس هولاند أنه لا يكفي مجرد الإعلان الفوري والتام عن نزع السلاح النووي. بل يجب أن تتطابق أقوالنا مع أفعالنا. ونزع السلاح النووي لن يتحقق بعضى سحرية أو بمجرد الدعوة إلى اتخاذ إجراءات. فلا بد من أن يكون البيان بالعمل، وقبل كل شيء من جانب الدول الداعية إلى ذلك.

وقد كانت فرنسا مثلاً في هذا الصدد بتطبيقها مبدأ الاكتفاء البحث. فقد خفضت إجمالي عدد أسلحتها إلى النصف في الأعوام الأخيرة. وقد كانت فرنسا مثالية أيضاً في مبدأ عدم العودة إلى الوراثة. ولم تكتف بمجرد وقف التجارب النووية، بل أوقفت أيضاً إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم لأغراض الأسلحة النووية، وفككت بالكامل المرافق المرتبطة بذلك. وكانت فرنسا مثالية أيضاً من حيث الشفافية بشأن ترساناتها النووية وجهودها الملموسة لنزع السلاح. وستقترح فرنسا قريباً زيارة المواقع الجديدة التي لم تعد بها أسلحة نووية، مثل هضبة ألبين والقاعدة الجوية في لوكسوي. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالشفافية، لم يتردد الرئيس في الكشف عن تكوين الترسانة الفرنسية، وحث جميع الدول الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة لجميع فئات الأسلحة.

وقد انتهر الرئيس هولاند، في خطابه، الفرصة للتأكيد مجدداً على أولويات فرنسا في مجال نزع السلاح النووي. وتبقى أولويتنا الأولى هي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن نفاذ معاهدة الحظر التام للتجارب النووية. أما أولويتنا الثانية فهي التوقف نهائياً عن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة. ودعا رئيس فرنسا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانخراط دون تأخير في مناقشة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، وستقترح فرنسا في الأسابيع المقبلة مشروع معاهدة طموحة وواقعية ويمكن التحقق منها بشأن هذه المسائل. وسيأخذ وفد بلدي الكلمة مرة أخرى حول هذه النقاط في المستقبل غير البعيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة.

وأعطي الكلمة الآن لسفير الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يود الوفد الجزائري أن يهنئكم بتوليكم الرئاسة، ويؤكد لكم دعمه الكامل وأنتم تقودون عملنا من أجل اعتماد برنامج العمل، الذي ما يزال يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهنا.

وليس لدى الوفد الجزائري كلمة معدة لهذه الجلسة العامة، لأننا لا نود أن نكرر ما قلناه في سنوات مضت. فالموقف الجزائري معروف جيداً، مثلما هي معروفة مواقف الوفود الأخرى. وفي كل عام نشعر في مناقشة مختلف المسائل المدرجة في جدول الأعمال، ولكن هذه الممارسة قد تحولت الآن إلى نوع من الحوار الذاتي الذي نكرره كل سنة دون تحقيق أي نتائج إيجابية.

ولا يسعني إلا أن ألاحظ أن الستائر قد أسدلت هنا في قاعة المجلس لتحرمانا من أشعة الشمس ونحن في فصل الشتاء، مثلما حرمانا من مساهمة المجتمع الدولي الإيجابية لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وللأسف، يبدو أن المؤتمر غارق في حالة من الخمول والتوحد الكامل. وهذا الوضع لا يؤدي إلا إلى تفاقم القلق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي. وأتفق تماماً مع زميلتنا من جنوب أفريقيا وقلقها إزاء حالة الجمود التي، للأسف، لا تحبس المؤتمر فحسب رهينة بل تحبس نزع السلاح النووي أيضاً. وهذه الحالة ليست فريدة في عمل المؤتمر، والحقيقة المحزنة هي أن الآلية برمتها - جميع آليات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف - متعطلة وغير قادرة على العمل، لأسباب ندركها جميعاً جيداً.

وأرجو أن تسمحوا لي بمحاولة التخلي قليلاً عما اعتدناه من خطابة وتلاوة للمواقف الرسمية. وكما ذكر في خطة أولويات المؤتمر العشر "الأولويات العشر" في عام ١٩٧٨، فإن الأسلحة النووية هي الأسلحة التي تشكل أكبر تهديد ليس للأمن الدولي فحسب، بل لبقاء البشرية. وجاء الاعتراف بهذه الحقيقة في عام ١٩٧٨. وقبل ذلك، في عام ١٩٦١، ذكرت الجمعية العامة في قرار أن استخدام الأسلحة النووية يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية. وتشير الأولويات العشر نفسها إلى أن استعمال الأسلحة النووية يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا لا يقلل صحة اليوم. وخطر الأسلحة النووية والوعي بهذا التهديد ليسا بمجديدين، ففي أيام الحرب الباردة وُضع العديد من النظريات والسياسات في محاولة لاحتواء هذا الخطر. واستندت هذه السياسات إلى عنصرين رئيسيين. أولهما أنه ينبغي عدم استعمال هذه الأسلحة ضد الدول النووية وقتها، أساساً الشرق والغرب. واستند هذا التقييد إلى مذهب التدمير المتبادل المؤكد.

(تابع بالإنكليزية)

ومن المثير للاهتمام أن الاسم المختصر للعبارة هو MAD بالإنكليزية، لأنها كانت بالفعل سياسة مجنونة، إذ إن أي إخفاق في هذه السياسة يؤدي إلى تدمير البشرية.

(واصل بالفرنسية)

والعنصر الثاني لاحتواء خطر الأسلحة النووية وتفاديه في ذلك الوقت كان يتمثل في وضع معيار يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، والذي أدى إلى إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي نناقشها اليوم. وفي غضون بضعة أسابيع، سوف نجتمع في مؤتمر استعراض المعاهدة على أمل أن يؤدي إلى نتائج إيجابية.

وقاعدة عدم الانتشار بدورها مشروطة بثلاثة أمور يجب ألا تغيب عن بالنا. الأول هو الالتزام الذي قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها ويتمثل في المشاركة من أجل القضاء على ترساناتها النووية. وثانيهما هو تقديم ضمانات ذات مصداقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استعمال هذه الأسلحة. والثالث هو ضمان حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد مرت الآن سنوات عديدة منذ اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمكن لجميع الوفود الحاضرة هنا عمل التقييم الخاص بها استناداً إلى التقدم المحرز في إطار المجالات الثلاثة التي ذكرتها للتو.

ومذهب الردع النووي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسباق الحرب الباردة، يبدو للأسف مستمراً اليوم. ويبدو لنا أن المذهب لم يعد مفيداً في عصر العولمة حيث يعتبر أمن الدول مترابطاً. وفي رأينا، من الأهمية بمكان التأكيد على أن أمن دولة ما أو مجموعة من الدول لا يمكن اعتبارها مسألة معزولة. ويجب النظر إليها نظرة شاملة إذا أردنا أن تبقى البشرية آمنة من الأخطار التي تشكلها، على وجه الخصوص، الأسلحة النووية.

وقد أحطنا علماً بالكلمة التي أدلت بها زميلتنا من المملكة المتحدة بشأن المناقشة بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار، وموقفها وتقييمهما فيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي المقبل. ونرحب بكون هذه الدول لا تزال ملتزمة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي. كما أننا استمعنا باهتمام إلى ما قاله زميلنا من الهند، ونحن له احتراماً كبيراً ولبلده لالتزامها بنزع السلاح النووي. وما استرعى انتباهنا بدرجة أكبر الدعوة التي وجهها بلده لتعزيز الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في محاولة لبناء الثقة. وفي حين أن هذا الأمر يمثل، دون شك، خطوة أساسية، نعتقد أنه في السياق الحالي، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي في أمس الحاجة إلى بناء الثقة، وذلك بالنظر إلى آلاف الأسلحة النووية المخزونة والمرتبطة بمذاهب الردع الخطيرة. وفي هذا السياق، تقع المسؤولية عن نزع السلاح النووي على عاتقنا جميعاً، حتى إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة، وهي الشروع في التخلص التدريجي من صنع الأسلحة النووية بهدف القضاء عليها. وهذه الدول أيضاً مسؤولة عن الحد من خطر الحرب النووية. وأخيراً، فإنها تتحمل أيضاً مسؤولية الإبلاغ عن الإجراءات التي تتخذها. وآمل أن نسمع في المؤتمر الاستعراضي أنباء طيبة عن التقدم المحرز في إطار خطة العمل لعام ٢٠١٠.

وكما قال زميلنا الفرنسي، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تقود المسيرة بشأن نزع السلاح النووي. وتنطلع إلى معرفة ما أُنجز من الالتزامات المتعهد بها في عام ٢٠١٠ في إطار خطة عمل المعاهدة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية. ونأمل أن نسمع عن التقدم المحرز على أرض الواقع، وليس التقدم الدبلوماسي في شكل وثائق. والالتزامات التي قُطعت في عام ٢٠١٠ هي في الواقع نفس الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الاستعراضي السابق في عام ٢٠١٠ والتي، للأسف، لم يتخذ بشأنها أي إجراء حتى الآن.

أما ما سنقوم به في مؤتمر نزع السلاح، ولأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال ملتزمة بنزع السلاح النووي، فإن الوفد الجزائري لا يرغب في تقديم اقتراح رسمي ولكنه يود فقط مشاطرة الفكرة مع زملائنا؛ وهذه، بطريقة ما، فكرة سبق أن عرضناها على المؤتمر في تسعينات القرن المنصرم. ولما كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة للمشاركة في عملية نزع السلاح النووي، وملتزمة فعلاً بذلك، نقترح أن يدون مؤتمر نزع السلاح - شريطة أن توافق الدول الحائزة للأسلحة النووية، بطبيعة الحال - التزام هذه الدول المتعهد به في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بالقضاء على أسلحتها النووية. وإذا ما تمكن المؤتمر من اعتماد مثل هذا الحل، وإذا أمكن تدوين هذا الالتزام في المؤتمر، يمكننا بيسر تشكيل فريق عامل داخل المؤتمر للنظر في التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وأود أن أختتم، سيدي الرئيس، بالتطرق إلى خططكم للفترة المقبلة. وقد أحطنا علماً بما ناقشه الرؤساء الستة لهذه الدورة بالأمس عن طريق وفد مصر، منسق مجموعة الـ ٢١، الذي قدم لنا تقريراً على النحو الواجب. ونلاحظ أنكم تعزمون إجراء مشاورات بشأن إعادة تشكيل الفريق العامل غير الرسمي لوضع برنامج عمل، ووضع جدول زمني للأنشطة وتشكيل فريق عامل لدراسة أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. وتنطلع إلى استلام هذه المقترحات والوثائق الأساسية. ومع ذلك، ودون تشكيك في نواياكم، سيدي الرئيس، التي نعلم أنها نوايا حسنة ترمي فقط إلى مساعدتنا في المضي قدماً، فإننا نود أن نؤكد بعض النقاط التي أثرناها بالفعل في الماضي بشأن الحالة الراهنة.

فالمشكلة الأولى التي يتعين علينا حلها هي مسألة برنامج العمل. ومسؤوليتكم، سيدي الرئيس، ونحن ندعمكم في ذلك، هي مواصلة مشاوراتنا على أساس المقترحات السابقة بهدف التوفيق بين مواقف الوفود بشأن برنامج العمل. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي حاولناه بالفعل لمدة سنتين، وهو إعادة تشكيل الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، فإننا غير متأكدين - دون حكم مسبق على ما سيحدث إذا أخذنا بهذا الاقتراح - مما إذا كان يمكننا المضي قدماً. ولدينا بالفعل تقرير الفريق العامل للعام الماضي، ولذا فإن المسائل معروفة. ومن ثم، فإن الوفد الجزائري يرى مؤقتاً، أنه لما كان الاقتراح الذي طرحه علينا في بداية الدورة سلفكم، سفير المكسيك، مهماً جداً، فيمكننا مواصلة السير على هذا الدرب من أجل محاولة إيجاد أرضية مشتركة للمضي قدماً.

ويساورنا القلق من أن إنشاء فريق عامل معني بأساليب العمل وفريق عامل معني
 برنامج العمل قد يعطي العالم الخارجي، أي المجتمع الدولي، انطباعاً خاطئاً، أو أملاً زائفاً بأننا
 نفعل شيئاً، بينما، في رأينا، هذه مبادرة نتائجها نعرفها فعلاً. وبدون الرغبة في القفز إلى
 استنتاجات فيما يتعلق ببرنامج العمل، فالنتيجة معروفة بالفعل، ولا نعتقد أن هذا سوف
 يساعدنا على الماضي قدماً.

وفي حالة أن هذه المقترحات لا تسمح لنا بالماضي قدماً، قد يكون الأفيد الاعتماد
 على ما أجزناه في السنوات الأخيرة في إطار الجدول الزمني للأنشطة. فالجدول الزمني للأنشطة
 يمكن أن يكون بمثابة منبر حقيقي للمناقشات التي ستسفر عن تقرير يبين للمجتمع الدولي
 والجمعية العامة الحقائق التي نواجهها عندما يتعلق الأمر بمختلف المسائل المطروحة على طاولة
 المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على كلمته. هل يرغب أي وفد في
 أخذ الكلمة؟ الممثل الدائم للاتحاد الروسي، تفضل.

السيد دافيدوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، يعتذر الوفد
 الروسي لطلب الكلمة للمرة الثانية اليوم، ولكن، كما قلنا آنفاً، نود إبداء تعليقات أكثر تفصيلاً
 بشأن مسألة الدفاع المضاد للقذائف.

فنحن نرى أن اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بناء منظومة دفاعية عالمية
 مضادة للقذائف وقطاعات إقليمية، دون مراعاة مصالح الدول الأخرى وشواغلها، أحد العوامل
 الرئيسية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على الأمن والاستقرار الدوليين. ويزيد هذا التأثير السلبي كلما زاد
 عدد منشآت القذائف الدفاعية الأمريكية عبر العالم. ففي أوروبا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ،
 والشرق الأوسط، بل في جميع أنحاء العالم، نجد الخطوط الفاصلة بين الدول في تنام، وكذلك
 انعدام الثقة. وخطة واشنطن لزيادة كمية ونوعية وحدات دفاع مضاد للقذائف قادرة على
 اعتراض القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، تمثل
 تهديداً مباشراً للتكافؤ الاستراتيجي القائم.

وبدأت الولايات المتحدة هذه العملية في عام ٢٠٠٢ بالانسحاب من المعاهدة المبرمة
 بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من
 المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، والتي شكلت أساس الاستقرار الاستراتيجي على مدى
 أكثر من ثلاثة عقود. وقد كان انسحاب واشنطن من المعاهدة مرتبطاً بخطتها لبناء ما يسمى
 بالموقع الثالث للاعتراض التابع لنظام القذائف الدفاعية الاستراتيجية للولايات المتحدة، والذي
 كان من المقرر تركيب أجزائه في بولندا والجمهورية التشيكية. وموقعها القريب جداً من
 الحدود الروسية كان سيتطلب تدابير انتقامية من جانبنا بغية درء الخطر الذي كانت ستشكله
 على قوات الردع النووي الروسية. وقد كنا صريحين في تحذيرنا لكل من الولايات المتحدة
 وحلفائها الذين كانوا قد أعربوا عن استعدادهم لاستضافة قواعد القذائف الدفاعية الأمريكية.

وفسرنا إلغاء الرئيس أوباما للموقع الثالث للقذائف الاعتراضية على أنه خطوة في الاتجاه الصحيح ودعوة في الوقت المناسب إلى تهدئة الوضع وإبرام معاهدة ستارت الجديدة. ومع ذلك، فإن النهج التدريجي والتكيفي الجديد للدفاع ضد القذائف، الذي أعلنه الرئيس أوباما، يعتبر إلى حد كبير استمراراً للخط الذي اتبعته الولايات المتحدة منذ لحظة انسحابها الأحادي الجانب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ولما كانت تكنولوجيات الدفاع ضد القذائف قد تطورت، ونُشرت قدرات جديدة للدفاع ضد القذائف في رومانيا وبولندا والأجزاء الساحلية من المنطقة الأوروبية، فإن هذه المنشآت تصبح أكثر خطورة، إذ تؤثر بشكل مباشر على المصالح الروسية.

والآثار المزعزعة للاستقرار من القذائف الدفاعية الأمريكية تنتشر إلى مناطق أخرى. والولايات المتحدة، التي ابتدأت أصلاً من أوروبا، تسعى الآن إلى حشد مشاركين آخرين في إنشاء قطاعات إقليمية في منظومتها الدفاعية العالمية المضادة للقذائف. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حشدت واشنطن بالفعل اليابان وأستراليا لتحقيق هذه الغاية. وزُودت دول الخليج الفارسي بأسلحة جديدة مضادة للقذائف. وفي الوقت نفسه، زادت الولايات المتحدة عدد القذائف الدفاعية الأرضية الاستراتيجية المعترضة على سواحلها. وبحلول عام ٢٠١٧، سيكون هناك ٤٤ من القذائف المعترضة. ويجري إعداد خطط لمزيد من التوسع، بما في ذلك إمكانية التوسع في شرق البلد. ويجري تحسين نظم المعلومات، بما في ذلك النظم الفضائية، كما يجري اختبار قوة نيران نظام الدفاع ضد القذائف. وتشمل المجموعة البحرية من منظومة الدفاع ضد القذائف حوالي ٤٠ سفينة حربية ومئات القذائف المعترضة.

وتبين هذه الجهود الجبارة أن نوايا واشنطن المعلنة رسمياً بعيدة عن الواقع. وكما ذكر سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي في ميونيخ، فإن حالة منظومة الدفاع ضد القذائف مثال صارخ على التأثير المدمر للغاية للخطوات الانفرادية الهادفة إلى الحشد العسكري الذي يتعارض مع المصالح المشروعة للدول الأخرى.

وقد رُفضت عروضنا للتعاون بشأن نظام الدفاع المضاد للقذائف. ونُصحنا، بدلاً من ذلك، بأن نشارك في إنشاء النظام الأمريكي العالمي للدفاع ضد القذائف وفقاً لخطة واشنطن التي، كما أكدنا مراراً وشرحنا شرحاً تسنده الأدلة، تنطوي على مخاطر حقيقية لقوات الردع النووي الروسي.

وأي عمل يقوض الاستقرار الاستراتيجي يستتبع حتماً تدابير انتقامية. كما يسبب الضرر الطويل الأجل لنظام المعاهدات الدولية بشأن مراقبة الأسلحة، الذي تعتمد استمرارته بشكل مباشر على الدفاع ضد القذائف التسيارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على كلمته. أعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعذر لأخذ الكلمة، سيدي الرئيس، ولكني لدي بضع كلمات رداً على الكلمة التي أدلى بها زميلنا من الاتحاد الروسي.

لقد أجرينا عدداً لا يحصى من المناقشات الثنائية مع الاتحاد الروسي بشأن مجموعة من المسائل، منها الدفاع ضد القذائف التسيارية، وهو ما ورد ذكره. وكنا دائماً متقبلين لتلك المناقشات. وقد ذكرنا أنه ليس هناك ما يخشاه الاتحاد الروسي من العمل الذي ظللنا نقوم به فيما يخص الدفاع ضد القذائف التسيارية. ونحن بالتأكيد نرحب بالمناقشات معهم. أما قدراتنا ونظمنا الدفاعية ضد القذائف التسيارية، والتي نعمل عليها مع الحلفاء، فقد طورت أساساً لحماية من التهديدات الجديدة التي برزت. وهذا بالتأكيد معروف جيداً لزملائنا من روسيا. ومرة أخرى، نحن مستعدون للحديث عن هذه القضايا مع الاتحاد الروسي، أي تلك المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي، وبالطبع المزيد من التخفيضات النووية. وفي الواقع، وأعتقد أن الجميع في هذه القاعة يعلم ذلك، فقد عرض الرئيس أوباما في عام ٢٠١٣ اقتراحاً بخفض مخزوننا بنسبة إضافية تمثل الثلث من المستويات التي حددتها معاهدة ستارت الجديدة. ومن المؤكد أننا ما زلنا على استعداد للقيام بذلك، ولكي نفعل نحن بحاجة إلى شريك راغب، وبالطبع إلى مناخ يفضي بدرجة كبيرة إلى مزيد من مناقشات نزع السلاح. وقد أردت فقط توضيح تلك النقاط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على كلمته. هل يود أي وفد أن يأخذ الكلمة؟ ليس هناك من يرغب في الكلام فيما يبدو. ولما كنا قد استنفدنا قائمة المتكلمين، أود، قبل أن أرفع هذه الجلسة العامة، أن أبلغ المؤتمر بما يلي.

مثلاً قلت في ملاحظاتي الافتتاحية في أثناء الجلسة العامة الأخيرة، لقد ظللت أجري مشاورات بشأن ثلاث مسائل مع الرؤساء الستة لهذه الدورة، وهي على وجه التحديد: إعادة تشكيل فريق عامل غير رسمي بشأن برنامج العمل، ووضع جدول للأنشطة لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٥ وتشكيل فريق عامل غير رسمي بشأن أساليب العمل. ونحن نتشاور عن كتب مع الرؤساء الآخرين؛ وبمجرد اختتام المشاورات، ستكون مشاريع الوثائق، إلى حد ما، في صيغتها النهائية. وبصفتي الرئيس، سوف أشاطر المؤتمر مشروع مقترحات بشأن هذه الوثائق الثلاث عن طريق منسقي المجموعات الإقليمية لمزيد من المشاورات.

هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة بشأن هذه المسألة؟ أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد النعيمي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم عملكم رئيساً للمؤتمر. ونحن متأكدون من أن عملكم سيضيف إلى عمل المؤتمر هذا العام.

لقد وصفت لنا ما تعتزم القيام به. وسؤالي هل سيعمم مشروع المقترحات عن طريق المنسقين هذا الأسبوع أم بعد الجزء الرفيع المستوى في الأسبوع القادم؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل العراق على تعليقه وعلى السؤال. من حيث الوقت، فإننا نهدف إلى القيام بذلك في غضون هذا الأسبوع، أي نعمل على إكمالها وتوزيعها لمنسقي المجموعات الإقليمية؛ وإذا لم يحدث ذلك في هذا الأسبوع، فسيكون في بداية الأسبوع المقبل.

والكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى بشأن المسألة التي أشرت إليها في مداخلتي السابقة. والأمر يتعلق ببساطة بالمقترحات التي تعتمرون تقديمها، سيدي الرئيس، بشأن المسائل الثلاث التي أشرت إليها.

ونحن لا نعلم ما هو الوضع الذي ستحظى به هذه المقترحات، ولكننا نأمل أن تُعرض هذه الوثائق في إطار مناسب على نحو يكفل إمكانية مواصلة المشاورات.

ثانياً، فيما يتعلق بالمسألة الأساسية وهي برنامج العمل، لا أعرف ما تفكرون فيه، سيدي الرئيس، ولكن الوفد الجزائري يشجعكم بقوة على مواصلة المشاورات بشأن هذه المسألة، لأنها المشكلة التي ما نزال نراوح مكاناً بشأنها. ولذا نشجعكم على المواصلة، مع مراعاة المقترحات المطروحة، التي نعرفها جميعاً، على أمل أن نتمكن من التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على تعليقاته وعلى مشايرتنا أراءه. وأعطي الكلمة لسفير هولندا.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لدي سؤال بشأن الأسبوع المقبل، سيدي الرئيس. هل لي أن أوجه سؤالاً للأمانة، عن طريق سيادتكم، عما إذا كانت لدينا أي معلومة بشأن المتكلمين في اجتماع الفريق الرفيع المستوى، ونوع قائمة المتكلمين. ويمكن أن تكون وفود عديدة، بما فيها بلدي، مهمة بمعرفة نوع قائمة المتكلمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على تعليقاته وأسئلته. وأعطي الكلمة الآن لأمين المؤتمر.

السيد فونغ (أمين المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تعكف الأمانة حالياً على وضع القائمة في صيغتها النهائية. وكان ينبغي أن نكون قد فعلنا ذلك في وقت سابق، ولكن وفود عديدة غيرت إما الوقت أو التاريخ، مما صعب على الأمانة الانتهاء من عملها في هذه المرحلة. ونعزم القيام بذلك في بداية الأسبوع المقبل. وستكون المعلومات منشورة على الموقع الشبكي ليتسنى للجميع النظر في خطة المتكلمين والفترات الزمنية المحددة لهم. وبوسعي أن أقول لكم أن لدينا الآن ٢٤ من كبار الشخصيات المسجلين حتى الآن، بمن فيهم زهاء ١٧ وزيراً، سيخاطبون المؤتمر.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أدعو الوفود التي لم تحدد أو تؤكد التاريخ والوقت أن تفعل ذلك، حتى يتسنى للأمانة العامة أن تكمل عملها. ونحن ندرك أن الأمر ليس بأيديكم أن تأتوا إلينا بسرعة ومعكم التأكيد، ولكن هذا ما وصلنا إليه. وسنختتم العملية في بداية الأسبوع المقبل، وسيكون وقتها كل شيء على شبكة الإنترنت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر أمين المؤتمر على ما قدم من رد وتوضيحات. وأعطي الكلمة الآن لسفير هولندا.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن العودة للكلام، ولكن أعتقد أن ذلك قد تأخر نوعاً ما. وأعلم أن بعض الوزراء، بمن فيهم الوزير من بلدي، سيتكلمون يوم الاثنين، لذا قد يكون من المفيد أن تكون لدينا قائمة إرشادية. وإنني أقدر تماماً أنه لا يمكن تقديم قائمة كاملة، ولكن أغراض التخطيط وما إلى ذلك، تجعل من الأنسب لنا جميعاً أن يكون لدينا ما يرشدنا إلى نوع المتكلمين رفيعي المستوى الذين سنستمع إليهم في الأسبوع القادم ابتداء من الاثنين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا، وأعطي الكلمة الآن لأمين المؤتمر.

السيد فونغ (أمين المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): ظللنا نعمل مع فرادى الوفود، وبالنسبة للوفود الأخرى فقد حددنا الحيز الزمني الذي طلبته. وأنفق مع ما ذهب إليه المتكلم من أن الوقت تأخر كثيراً على إكمال هذا الأمر. وفي الماضي، كنا عادة ما نضع الجدول الزمني للجزء الرفيع المستوى بمجرد تأكيده. ولكننا نرحب بكل من يأتينا، وقد جاء كثيرون منكم يطلبون منا التأكيد. وسنواصل تقديم المعلومات إلى جميع الوفود، كما سنبدل جهوداً إضافية حتى يتسنى نشرها في الوقت المناسب. ولدينا ثلاثة أو أربعة من الوفود التي لم تؤكد بعد، وقد أبلغتنا أنها ستفعل ذلك حالما يصلها ما تنتظره من عواصمها. وفي الواقع نأمل أن يكون هذا في اليوم التالي أو نحو ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر أمين المؤتمر. هل يود أي وفد أن يأخذ الكلمة؟ ليس هناك من يرغب في الكلام فيما يبدو.

وبذلك ينتهي عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢٦ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٥.

وستخصص الجلسة العامة القادمة للبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، مع التركيز بصورة خاصة على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠ صباحاً.